فصارت عن المكسورة كهي في الاستعلى لان تكرر الضم والفتح
خلاف الامالة و لكون كسرتها كسرتين تغلب الرا المكسورة الكائنة
بعدها اي بعد الالف اذ لو كانت قبلها لم تغلبها المستعلية
لا مطلقا كما يوهمه اطلاقه قال اذا كان المستعليه قبل الالف و
تغلب ايضا الرا غير المكسورة ولا يكون الا المفتوحة الواقعة قبل
الالف فما طارد وغارم ومن قرارك واما اذا كان المستعليه
بعد الالف فان الرا لا تغلبها فلا امالة فارق لما تقدم من صعوبة
الصعود بعد الهبوط فان تباعدت الرا بان يفصل بينها وبين الالف
فاصل فكالعدم في المنع ان كانت غير مكسورة و في الغلب للمستعلي ولغير
المكسورة ان كانت مكسورة عند الاكثر فهما هذا كافر ودار كما قرا
ورد قوافد وبربابي ولا تمنع الرا المضمومة او المفتوحة الكسرة عن
اقتضا الامالة لبعدها ونفع امالة من دبر بها دار ودراق ودقاب وتاثر
فلا تغلب المستعلي ولا المفتوحة لانها ملحقة بالمستعلي فلا تكون تبلغ
ان يكون كالمستعلي حتى لو ترفع البعد او تنافر فيه واما نابيرها في نحو طا
رد فلقربها من الالف مع سهولة الانحدار بعد الصعود بالنسبة الى
عكسه كما عرفت وبعضهم يعكس فلا يميل في هدى كافرو يميل في مررت
بعاد ر اعتبارا لها مع البعد وقيل هو اي العكس للاعتدا
بها مع البعد الاكثر وقد يمال ما قبل ها التانيث في الوقف قيد به وان كانت
لا تكون الا في الوقف لئلا يتوهم ان المراد بها تا التانيث وتسميتها ها
التانيث باعتبار هذه حالة الوقف كما قال المص في غير المصرف
شرطه صيغة منتهى الجمع بعدها والظاهر انما قبل الهاء عم ان يكون

وحده اذ الفا وان لم يميلوا الا الاول ونحو سعالي
لها بالف التانيث باعتبار حالة الوقف كما قال في نحو حبلى لكونها علامة
للتانيث مثلها ومشابهة لها في المخرج والخفا لكن الالف لا يتفاوت
الحال في امالة ما قبلها يكون ما قبلها مستعليا او را او غيرهما واما
الها فيتفاوت امالة ما قبلها لكلال المشبه دون المشبه به فلذلك
وحسن الامالة في نحو رحمة حيث لم يكن ما قبلها را ولا مستعليا وتقبح
الامالة في نحو كدرة لان امالة الفتحة فيها كامالة الفتحتين لتكرر
الرا فالعمل في امالته اكثر وتوسط الامالة بين الحسن والقبح في فتحة
حرف الاستعلا الواقع قبل الها نحو حقة فلا يمنع المستعلي الا
مالة لشبهها بالالف الذي لا تاثير له معها ولم يقبح كالذي مع الرا لان
فتحها كون امالة فتحها كامالة فتحتين وليست فتحة المستعلي كذلك
وليس استقباح امالة فتحة الرا و توسط فتحة امالة المستعلي لكون
الرا اقوى في المنع من المستعلي كذلك وليس استقباح لانه
قد سبق ان المستعلي اقوى منها وهي ملحقة ومشبهة به فلا تبلغ
درجته والحروف لا تمال لعدم تصرفها فلا تمال حروفها واوان
كان ها كسرة كالالهال حتى والى وهالي فان سمي بها فكالاسم فان كان فيها
سبب الامالة اميلت كالمذكورات لكون الفها رابعة كالف حبلى فيصير
بالمفتوحة للسببية والالم تمل كما لو سمي بعلى وعلى وخالي الحرفيتين وياما
والرا لا سبب للامالة واما امالة بلى ويا ولا في حال حدو السرط
دونها كالامر لسخص افعل كذا فيا با وسواله افعل هذا إلا اي الا لا تفعل
ذلك فلنقصها اي هذه الحروف الجملة فصارت كالفعل المصرف فاعله نحو